أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي

– دراسة قياسية باستخدام نموذج PANEL-ARDL خلال الفترة 1990–2019–

The Impact of Fiscal Ordinary On Economic Growth Outsitde of Hydrocarbons sector in the Arab Gulf Cooperation Council Countries – An Econometric Study Using The PANEL-ARDL Model During The Period 1990-2019-

أسماء قرفي[1]، د. رقية بوحيضر[2]

[1] جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل (الجزائر)، assmaguerfi@univ-jijel.dz

[2] جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل (الجزائر)، bouhider_roukia@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/02 **تاريخ القبول:** 2021/06/30 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة 1990-2019. باستخدام طريقة PMG، وبأخذ إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع، وإيرادات الجباية العادية كمتغير مفسر رئيسي، إضافة إلى متغيرات مفسرة أخرى. توصلت الدراسة إلى أن التراجع المستمر في أسعار النفط أثر بشكل سلبي على دول العينة خلال فترة الدراسة ما جعلها تطبق العديد من الإصلاحات على هياكلها الجبائية بغرض ضمان ديمومة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية، بشكل أتاح لها تحصيل إيرادات عامة إضافية مكنتها من ضمان استمرارية الإنفاق العام ما انعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في هذه الدول. أوصت الدراسة بضرورة سعي دول مجلس التعاون الخليجي العربي نحو خلق نوع من التوازن والتنويع في هياكلها الجبائية بما يضمن لها موارد مالية مستدامة والحفاظ على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية: الجباية العادية؛ النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛ دول مجلس التعاون الخليجي العربي؛ نماذج PANEL-ARDL.

تصنيفات JEL : E62 ؛ O47 ؛ C22

Abstract :

This study aimed to identify the contribution of fiscal ordinary to achieving economic growth outside of hydrocarbons in the GCC countries during the period 1990-2019. By using the PMG method and by taking GDP outside of hydrocarbons as a dependent variable, and fiscal ordinary revenues as the main independent variable, in addition to other independents variables. The study found that the decline in oil prices harmed the sample countries during the study period which made them implement many reforms to their tax structures to ensure the sustainability of public revenues outside the fiscal petroleum, in a way that allowed them to collect additional public revenues that enabled them to ensure the continuity of public spending. It reflected positively on economic growth

المؤلف المرسل: قرفي أسماء، **الإيميل**: assmaguerfi@univ-jijel.dz

outside of hydrocarbons in these countries. The study recommended that the GCC countries should strive towards creating a kind of balance and diversification in their fiscal structures to guarantee them sustainable financial resources and to maintain economic growth outside of hydrocarbons sector.
Keywords: Fiscal Ordinary ; Economic Growth outside of Hydrocarbons sector ; GCC countries ; PANEL -ARDL models.
JEL Classification Cods : E62 ; O47 ; C22

المقدمة:

شكلت دول مجلس التعاون الخليجي العربي جنة الضرائب ودول الرفاه من حيث عدم فرضها للضرائب واعتمادها شبه المطلق على التراكمات المالية المتأتية من العوائد النفطية. إلا أن الأزمات المتكررة التي مست أسواق النفط العالمية آخرها أزمة نهاية سنة 2014 وضعت هذه الدول أمام حتمية تبني إستراتيجيات لتعبئة العائدات غير النفطية. وخلق مصادر دخل بديلة للنفط قادرة على تحقيق إيرادات مالية تحقق الاستدامة المالية، وتضمن تنويع الإيرادات العامة. ولهذا برز اهتمام واضح بالجباية العادية كمصدر من مصادر تنويع إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي العربي، من خلال القيام بجملة من الإصلاحات الضريبية سواء من حيث استحداث أوعية جبائية جديدة أو تعديل بعض القوانين الجبائية.

ومن هذا المنطلق برز دور الجباية العادية ضمن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربي التي يمكن أن تساعدها على مواجهة التقلبات الحاصلة في النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تنشأ نتيجة التراجع في أسعار النفط. وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي تقع في منطقة واحدة وتشترك من حيث اعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية وارتباط النمو الاقتصادي فيها بهذا القطاع، فإن هيكل الجباية العادية يختلف من حيث تركيبه والقانون الذي يحتكم إليه من دولة إلى أخرى إلا أن هدفه يبقى واحد وهو تنويع الإيرادات العامة للدولة، وضمان استمرارها في القيام بمهامها حتى في أوقات تراجع مداخيل النفط بما يضمن لها نمو مستدام. وهذا بطبيعة الحال لن يتحقق إلا بالاعتماد على تنويع مصادر إيرادات الدولة خارج النفط، ومن هذا المنطلق فإن إشكالية دراستنا هذه تدور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة 1990-2019؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية1: طبقت دول مجلس التعاون الخليجي العربي العديد من الإصلاحات التي مست هيكل الجباية العادية؛ بغية خلق مصدر جديد للإيرادات بإمكانه المساهمة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي بعيدا عن المحروقات؛

الفرضية2: هناك علاقة بين إيرادات الجباية العادية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات؛

الفرضية3: هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي خارج المحروقات بخلاف إيرادات الجباية العادية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع الجباية العادية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي؛
- معرفة مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية في إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي؛
- معرفة مدى مساهمة حصيلة الجباية العادية في التأثير على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الجباية بشكل عام في توفير موارد مالية للدولة بالشكل الذي يمكنها من ممارسة وظائفها التي تتزايد يوما بعد يوم، ودور الجباية العادية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي في توفير موارد مالية مستدامة للدولة بعيدا عن التقلبات التي تحدث في الجباية البترولية المرتبطة بسعر النفط، والتي تتعرض لتقلبات كبيرة في حصيلتها مع كل أزمة نفطية وهو ما يعرقل النمو الاقتصادي في هذه الدول التي يلعب القطاع العام فيها دورا محوريا.

عينة وفترة الدراسة: حتى يكون هناك معيار موحد لاختيار الدول المدرجة ضمن عينتا؛ اعتمدنا على دول مجلس التعاون الخليجي العربي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، عمان، البحرين) بسبب أنها تعد من جهة دول عربية نفطية تتواجد ضمن إقليم واحد. ومن جهة أخرى طبقت العديد من الإصلاحات الجبائية في إطار سياسة التحول إلى اقتصاد ما بعد النفط. أما فترة الدراسة فامتدت من 1990-2019، واختيرت تبعا لمدى توفر البيانات عن المتغيرات المدروسة، كما عرفت العديد من الإصلاحات التي طبقتها الدول على هيكل الجباية العادية والتي تفاوتت من دولة إلى أخرى على طول هذه الفترة.

منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى اعتمادنا على الأدوات الإحصائية بغية قياس مدى تأثير الحصيلة المتأتية من الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج المحروقات من خلال استخدام برنامج Eviews-10 وSTATA13، تم تقسيم هذا المقال للعناصر التالية:

- مقدمة
- الإطار النظري والدراسات السابقة؛
- تحليل مسار تطور الجباية العادية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات ضمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية للفترة 1990-2019.
- دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي للفترة 1990-2019.
- خلاصة

1- الإطار النظري والدراسات السابقة:

سنحاول من خلال هذا العنصر الإحاطة بمفهوم الجباية العادية والنمو الاقتصادي وأهم النماذج الاقتصادية التي ربطت بينهما، إضافة إلى عرض أهم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة من جوانب متعددة.

1-1- الإطار النظري:

تعد الجباية العادية أحد أوجه أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات لتوجيه اقتصادياتها وتعزيز إيراداتها (Ojijo, Olushola, 2018, p. 62). خاصة من حيث إمكانية خلق هيكل جبائي فعال غير مُولد لضغوطات على الدول وفي نفس الوقت المساهمة في خلق إيرادات إضافية ما قد يُعزز النمو الاقتصادي.

1-1-1- مفاهيم عامة حول الجباية العادية: هناك العديد من التعاريف التي تناولت الجباية في شكلها العام دون تفصيل وتحديد. فقد عُرفت على أنها جميع الرسوم التي تفرضها الدولة والسلطات المحلية على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والتي تعمل في المقام الأول على ضمان الخدمات العامة (Dauverger, 1976, p. 05) .كما عرفت كذلك بأنها جملة الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية، التي تعمل في مجملها لفرض، تقدير وتحصيل الضرائب بمختلف أنواعها (الحرتسي، 2012، صفحة 23). وبشكل عام يمكن القول بأن الجباية هي جميع القوانين والإجراءات والقواعد التي تحكم المجال الضريبي للدولة على مختلف المستويات، والتي تمثل الوجه الذي يساهم في تحصيل مختلف أنواع الضرائب. يُمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الجباية هما:

- **الجباية العادية:** تشمل الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة ومختلف الرسوم. وتفرض على الأفراد ومختلف الكيانات بغرض تهيئة الخدمات العامة؛
- **الجباية البترولية:** تشمل مجموع الضرائب والرسوم والإتاوات، يتم فرضها على المستثمرين والشركات المنتجة للبترول ذات الملكية الخاصة (Deacon, 1990, p. 04)، في إطار تشريعي مخصص للموارد الطاقوية ويختلف من دولة إلى أخرى.

1-1-2- النمو الاقتصادي وعلاقته بالجباية العادية: يوجد اختلاف في تعريف النمو الاقتصادي، فقد عرف على أنه الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية (حلاوة، صالح، 2009، صفحة 30). كما عُرف على أنه الزيادات المضطردة في الدخل القومي والتي لا يمكن رصدها إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة الأجل (الشرقاوي، 2016، صفحة 48). ومهما اختلف تعريف النمو فالأكيد أنه يشير إل ذلك المقياس الكمي الذي يرصد التغير في كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل أفراد المجتمع خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون السنة. هناك العديد من المتغيرات التي تفسر النمو الاقتصادي، وقد كان ومازال محل اهتمام الباحثين والدارسين خاصة في الدول النامية التي لم تصل بعد إلى تحقيق النمو المنشود الذي يضمن لها الحد من المشكل التي تعانيها. تم دراسة العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي في مختلف نماذج النمو الاقتصادي وبشكل خاص نماذج النمو الداخلي (Gareth, 2000, p. 42) والتي ساهمت بشكل كبير في إيجاد قنوات للربط بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي. وسنقتصر على عرض أهم النماذج التي حاولت دراسة العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي.

- **الجباية ضمن نماذج النمو النيوكلاسيكية:** يرى النيوكلاسيك أن معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل يكون مستقلا عن المعلمات الممثلة للسياسات الاقتصادية بما فيها الجباية؛ وذلك لأنه يكون مرتبط بالعديد من العوامل التي لا يمكن التحكم بها، فحسب (Cornwall, 1972, p. 02) تقوم المقاربة النيوكلاسيكية على توفير الطلب المناسب والتشغيل الكامل من خلال ضمان آلية سعر مرنة بشكل تام. ويتم تحقيق نمو اقتصادي إذا كان هناك أي زيادة في إمدادات عوامل الإنتاج أو الإنتاجية. قام بتطوير نموذج اقترح من خلاله ثلاث سياسات بديلة يمكن أن تطبقها السلطة المالية من أجل تنظيم الطلب وضمان التشغيل الكامل وهي (Percebois, 1961, p. 61): سياسة تحقيق النمو عن طريق الإنفاق الحكومي،سياسة تحقيق النمو عن طريق الجباية، وسياسة تحقيق النمو عن طريق توازن الميزانية.وبما أن معدل النمو المتوازن

على المدى الطويل يتحدد بعوامل خارجية كديناميكيات الديموغرافيا والتقدم التكنولوجي وغيرها فإن معدل النمو يكون مستقلا عن المعلمات الممثلة لمختلف السياسات الاقتصادية بما فيها الجباية (Cornwall, 1972, p. 19). كما حاول (Karzyzaniak, 1966, p. 85) دراسة أثر الضرائب على الأرباح في المدى الطويل من خلال بناء نموذج اقتصادي عام يتضمن بدوره أربع نماذج فرعية، والذي تم صياغته بناء على مجموعة من الفروض أهمها ضرورة الاعتماد على نماذج النمو التي تتبنى دالة الإنتاج ودالة الاستثمار النيوكلاسيكية. هذه الأخيرة ترى بأن الأرصدة المتاحة من الادخار تحدد الاستثمار. وتم التوصل إلى أن الآثار الناجمة عن الضرائب على الأرباح من حيث إمكانية التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إلى حد ما تعتمد على مرونة المبادلة بين عوامل الإنتاج المتمثلة بشكل أساسي في العمل ورأس المال والمنتجات الاستهلاكية من فترة زمنية إلى أخرى. كما أن معدل النمو المتوازن على المدى الطويل يجعل الضرائب على الأرباح تقلص من الادخار وبالتالي من الاستثمار؛ على أساس أن كل ادخار يتحول إلى استثمار. وبالتالي تراجع الادخار بفعل التأثير السلبي لضريبة الأرباح على المؤسسات يؤدي إلى تراجع الاستثمار ومنه تراجع النمو الاقتصادي.

– **الجباية ضمن نماذج النمو الداخلي**: تساهم هذه النماذج في تحويل التأثيرات الجزئية التي تحدثها السياسة الجبائية ضمن نماذج النيوكلاسيك إلى أثار دائمة على النمو (Easterly, Rebelo, 1993, p. 420)، وفعاليتها تختلف من نموذج لآخر. فحسب الاقتصادي (Rebelo, 1991, p. 506) فإن فرض مختلف الضرائب على مخرجات الاقتصاد يعتبر بمثابة نوع من أنواع السياسات العامة المطبقة التي تُبرز تدخل الدولة. يقوم نموذجه على اقتصاد مغلق به نوعين من عوامل الإنتاج، وهما:عوامل قابلة لإعادة الإنتاج أي تلك العوامل التي يمكن أن تتجدد مع مرور الوقت بشكل يسمح بتراكمها مثل رأس المال المادي والبشري، وعوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج وهي التي تكون متاحة بنفس الكميات على طول الفترة مثل الأرض. وتوصل إلى أن الزيادة في معدل الضرائب على الاستثمار يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي خاصة في الاقتصاديات التي تتمتع بمستويات عالية من الاستثمار،وفي المقابل فإن التغيرات الدائمة في ضريبة الاستهلاك لا تؤثر على النمو الاقتصادي بل يبرز تأثيرها على مستوى الاستهلاك، أما بخصوص الضريبة على الدخل فهي تؤثر على نمو الاقتصاد من منطلق أن الزيادة في معدلها يؤدي إلى تراجع دائم في تراكم رأس المال وبالتالي معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.كما قدم (Barro, 1990, p. 103) نموذجا يفترض تحقيق عوائد ثابتة لمفهوم رأس المال بشكل واسع، وتظهر مساهمته من خلال إدراجه لمختلف الأنشطة الحكومية الممولة عن طريق الجباية والتي تؤثر على كل من الإنتاج والمنفعة ما يساهم بشكل أو بآخر في توليد نمو مستدام للفرد على المدى الطويل. وحسبه يتم التمييز بين ثلاث مداخل للمنافع العامة:منافع عامة مقدمة للخاص وتكون تنافسية وقابلة للاستبعاد، منافع عامة مقدمة للعام والتي تكون غير تنافسية وغير قابلة للاستبعاد، وأخيرا منافع عامة مقدمة للعام تنافسية وغير مستبعدة إلى حد ما ولكن ليس بشكل كلي (Xaviar, Barro, 1992, p. 648). ويرى بأن معدل الضريبة الأمثل المطبق على مختلف النفقات العامة هو الذي يساهم في تعظيم النمو بشكل متكافئ مع تحقيق الرفاهية (Tamai, 2008, p. 82)؛ كما أن فرض ضرائب مرتفعة غير مصحوبة بزيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى تراكم رأس المال وعليه تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل تزامناً مع تحقيق رفاهية تمتد للأجيال المستقبلية.

لا يوجد اتفاق حول طبيعة تأثير الجباية على النمو الاقتصادي بين مختلف المدارس الاقتصادية، فالنيوكلاسيك يربطون النمو الاقتصادي بعوامل حقيقية، وبالتالي فالجباية حسبهم لا تؤثر على النمو الاقتصادي. بينما نماذج النمو الداخلي كما رأينا فهي تختلف بين من يرى علاقة طردية بين الجباية والنمو الاقتصادي وبين من يراها علاقة سلبية.

1-2- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت قياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول على اختلاف طبيعتها، ويُمكن عرض أهم هذه الدراسات في ما يلي:

نجد دراسة (Easterly, Rebelo, 1993) التي تم من خلالها الوقوف على مختلف العلاقات المتبادلة بين متغيرات السياسة الجبائية ومعدلات النمو الاقتصادي المحقق، حيث تم الاعتماد على بيانات مقطعية لـــــ 28 دولة للفترة الممتدة من 1970-1988؛ واُعتبِر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي متغيراً تابعاً؛ كما تم الأخذ بالعديد من المتغيرات المستقلة: ضريبة الدخل الشخصي كنسبة من ضريبة الدخل؛ النفقات النهائية للاستهلاك العام الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ ضريبة الاستهلاك المحلي، ضرائب على التجار الخارجية؛ ضرائب على الملكية؛ ضرائب على سلع وخدمات؛ معدل النمو السكاني؛ الالتحاق بالتعليم المتوسط؛ الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتم التوصل إلى وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي المحقق والهيكل الجبائي خاصة على المدى الطويل؛

أما دراسة (Lee, Gordon, 2005) فقد حاولت استكشاف كيف تؤثر السياسة الجبائية على معدلات النمو الاقتصادي؛ وذلك باستخدام بيانات مقطعية لـــــ 70 دولة خلال الفترة الممتدة من 1970-1997، حيث تمثل المتغير التابع في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ أما المتغيرات المستقلة: ضرائب على دخل الشركات؛ ضرائب على الدخل الشخصي؛ ضريبة القيمة المضافة؛ ضرائب الرسوم الجمركية؛ الانفتاح التجاري؛ معدل التضخم؛ النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وتم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين ضرائب دخل الشركات والنمو الاقتصادي؛

كما نجد دراسة (Brasoveanu, 2008) التي تم من خلالها دراسة علاقة الارتباط بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في رومانيا للفترة الممتدة من 1990-2007 بتطبيق طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع و إجمالي الإيرادات الضريبية والضرائب المباشرة وإجمالي الادخار المحلي كمتغيرات مستقلة، وأسفرت النتائج على معنوية جميع المعاملات الإحصائية، ووجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي ومختلف إيرادات الجباية العادية على المدى القصير؛

كذلك فإن دراسة (Mashkoor et al , 2010) فقد حاولت البحث في العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومعدل النمو الاقتصادي لدولة باكستان، من خلال بناء نموذج قياسي بتطبيق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR على بيانات سلاسل سنوية من 1973-2008؛ وتم الاعتماد على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع وإجمالي الإيرادات الضريبية والضرائب المباشرة وإجمالي الادخار المحلي كمتغيرات مستقلة، وأسفرت النتائج عن أن الضرائب المباشرة وإيرادات الجباية العادية كل منها يسبب النمو الاقتصادي؛

بالإضافة إلى دراسة (بن عاتق، 2014) التي حاولت الباحثة من خلالها تقصي العلاقة بين الجباية بشكل عام (البترولية والعادية) والنمو الاقتصادي من خلال استخدام طريقة التكامل المتزامن وتطبيقها على بيانات سنوية للجزائر للفترة الممتدة من 1970-2010، وتم الاعتماد على الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع؛ أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الجباية العادية والجباية البترولية إضافة إلى دمج بعض المتغيرات الأخرى التي تمثل مختلف السياسات الاقتصادية: الاستثمار الأجنبي، النفقات العامة، التضخم، سعر الصرف والانفتاح التجاري، وتم التوصل إلى مساهمة الجباية بشكل إيجابي في إحداث زيادة في النمو الاقتصادي؛

وبخصوص دراسة (Macek, 2015) فقد تم من خلالها محاولة الوقوف على تأثير مختلف أنواع الضرائب المكونة للجباية العادية على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نماذج Panel على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2000-2011؛ حيث تم الاعتماد على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ ونسبة السكان بحد أدنى من التعليم الثانوي إلى مجموع القوى العاملة؛ كذلك الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومعدل الضريبة المعبر عنه بمؤشر الضريبة العالمي، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين معدل إجمالي الضرائب والنمو الاقتصادي؛

أما دراسة (Sahibzada et al, 2016) فسعت إلى تحديد دور وتأثير الضريبة على النمو الاقتصادي وتم الاعتماد على GDP كمتغير تابع و وضريبة الدخل والشركات إضافة إلى ضريبة الاستهلاك كمتغير مستقل، وطُبق نموذج Panel Data Models لفترة زمنية قدرت بـــــــــ 05 سنوات لـــ 27 دولة آسيوية، وتوصلت هذه الدراسة أن هناك العديد من القنوات التي يمكن للضريبة من خلالها التأثير على النمو الاقتصادي وأن معلمات النموذج ذات قيمة معنوية؛

بالإضافة إلى دراسة (Gashi et al, 2018) فقد سعت إلى تحليل تأثير هيكل الجباية العادية على النمو الاقتصادي لدولة كوسوفو خلال الفترة الممتدة من 2007-2015؛ بالاعتماد على نموذج انحدار خطي وتطبيقه على بيانات سلاسل سنوية وبرنامج STATA، حيث تمثل المتغير التابع في إجمالي الناتج المحلي؛ أما المتغيرات المستقلة فتم الأخذ بمختلف أنواع الضرائب (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل الشخصي، الاقتطاعات الضريبية، ضريبة أرباح الشركات)، وأظهرت النتائج أن إيرادات الجباية العادية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

كما هدفت دراسة (حشمان، كنتاش، 2018) للوقوف على دور مساهمة الجباية العادية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاعتماد عليها لتحريك دواليب الاقتصاد عند تراجع أسعار النفط. وتم الاعتماد على دراسة قياسية لعينة من المعطيات خلال الفترة 1991-2017، متعلقة بكل من النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وحصيلة الجباية العادية بمختلف أنواعها في الجزائر، وتم التوصل إلى وجود أثر إيجابي معنوي لمتغيرات الحصيلة الجبائية على النمو الاقتصادي؛

وقد حاولت دراسة (Weiji, 2019) تحليل تأثير مكونات الضرائب على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1980-2015، وعبر معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عن المتغير التابع أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في: الضرائب المشوهة؛ الضرائب غير المشوهة؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت

كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمعبر عن متغير الاستثمار؛ معدل نمو القوة العاملة؛ الإيرادات العامة؛ فائض الموازنة والنفقات الإنتاجي. وتم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين الضرائب المشوهة والنمو الاقتصادي؛

وأخيرا دراسة (Neog , Achal, 2020) التي تم البحث من خلالها في العلاقة الطويلة والقصيرة المدى بين هيكل الجباية وأداء النمو الاقتصادي لدولة الهند للفترة 1991-2016، حيث تم الاعتماد على بيانات مقطعية لـــــ14 ولاية هندية وتطبيق نماذج Panel عليها، وقد حُدد المتغير التابع بمعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ أما بخصوص المتغيرات المستقلة فتم اعتماد عدة متغيرات: إجمالي الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وضرائب على السلع والخدمات وضرائب على الممتلكات وضرائب الدخل؛ إضافة إلى العبء الضريبي الذي تم التعبير عنه بنسبة إجمالي الإيرادات الضريبية لإجمالي الناتج المحلي، وأسفرت هذه الدراسة عن وجود تأثير سلبي لضريبة الدخل والسلع على النمو، وتأثير إيجابي لضريبة الممتلكات؛

من خلال الإطلاع على مختلف الدراسات السابقة يتضح أنها:

- ركزت على دول مختلفة منها المتقدمة ومنها النامية، كما أن بعضها درس دولة واحدة والبعض الآخر ركز على دراسة مجموعة من الدول؛
- استخدمت طرقا إحصائية متنوعة من نماذج الانحدار البسيط والمتعدد إلى نماذج Panel؛
- درست فترات زمنية متباينة، منها ما يمتد حتى لسبعينيات القرن الماضي؛
- استخدمت متغيرات مختلفة للتعبير عن الجباية ومكوناتها في علاقتها بالنمو الاقتصادي، ولكنها اتفقت من حيث أن أغلبها عنيت بدراسة التأثير الفردي لمكونات هيكل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في مختلف الدول؛
- توصلت إلى نتائج متباينة فيما يخص العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي.

أما دراستنا هذه فتختلف عن الدراسات السابقة من الجوانب التالية:

- تركز على دراسة أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والمعروف عنها أنها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية بما يضعها أمام مأزق نقص الموارد المالية مع كل تراجع في أسعار النفط في الأسواق الدولية؛
- خلافاً للدراسات السابقة فإن دراستنا تُركز على أثر الجباية العادية في مجملها على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي؛ متجاوزة أثر مكونات هيكل الجباية العادية بسبب التفاوت في الاعتماد على الجباية العادية من دولة إلى أخرى؛
- تركز على دراسة الفترة 1990-2019 والتي عرفت فيها دول مجلس التعاون الخليجي العربي عدة تحولات وكذا إصلاحات ضريبية، كما عرفت كذلك العديد من الصدمات النفطية؛
- تختلف دراستنا كذلك من حيث طبيعة الأدوات الإحصائية المستخدمة، حيث تم الاعتماد على نماذج ARDL Panel.

2- تحليل مسار تطور الجباية العادية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات ضمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية للفترة 1990-2019.

شكلت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربي إحدى أقوى الاقتصاديات النفطية. إذ ظلت تعتمد على النفط كمورد أساسي طالما أن الأسعار مرتفعة والإيرادات الحكومية المتأتية منه متنامية. غير أن الأزمة النفطية لنهاية سنة 2014 وما نجم عنها من تراجع إيرادات هذه الدول من النفط انعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ضمنها، ما خلق ضرورة لتبني العديد من الإستراتيجيات لتنويع مواردها الاقتصادية بعيداً عن النفط وإيراداته؛ ومن بين هذه الآليات تطبيقها للعديد من الإصلاحات على هياكلها الجبائية بحثاً عن إيرادات إضافية من شأنها دعم تحول هذه الاقتصاديات نحو اقتصاد ما بعد النفط.

2-1- تطور النمو الاقتصادي خارج المحروقات ضمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي:

خطت دول مجلس التعاون الخليجي العربي خطوات حثيثة نحو هدف تنويع اقتصادياتها وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لدخلها الوطني. والشكل 01 يبين لنا تطور إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي للفترة الممتدة من 1990-2019.

الشكل01: تطور إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي 1990-2019

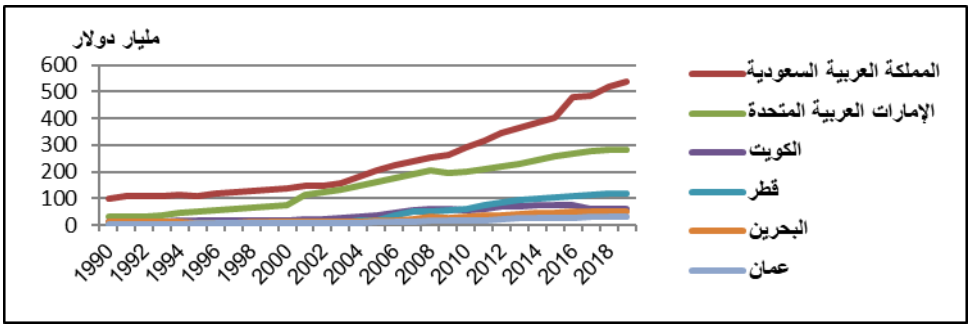

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المجمعة.

من خلال الشكل 01 يتضح بأن دول مجلس التعاون الخليجي العربي شهدت تطور ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات. حيث توجهت هذه الدول نحو التوسع في التنويع الاقتصادي، وتعزيز القطاعات غير النفطية للحفاظ على النمو والفوائض المالية في المستقبل البعيد. وهو ما يمكن أن نلمسه من خلال مختلف الخطط التنموية والرؤى المستقبلية التي طبقتها معظم الدول. فنجد أن المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين تبنت "رؤية 2030" سنتي 2016 و2008 على الترتيب، أما الإمارات العربية المتحدة فطبقت "رؤية الإمارات 2021" سنة 2010، كذلك الكويت اعتمدت "رؤية الكويت 2035" سنة 2010. وأخيرا رؤية عمان المستقبلية 2020 التي طبقتها سنة 1996 (مركز الخليج لسياسات التنمية، 2017، صفحة 94). وبالرغم من تفاوت أوقات تطبيق هذه الاستراتيجيات والرؤى إلا أنها تشترك من حيث أنها تندرج ضمن جهود التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر عائداتها، والتحول نحو اقتصاد ما بعد النفط.

2-2- تطور إيرادات الجباية العادية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي:

يوضح لنا الشكل 02 تطور إيرادات الجباية العادية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للفترة الممتدة من 1990-2019.

الشكل02: تطور إيرادات الجباية العادية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي 1990-2019

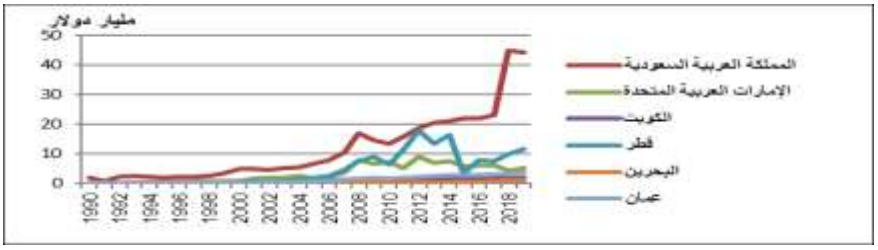

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المجمعة.

من خلال الشكل 02 يتضح بأن إيرادات الجباية العادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي شهدت تطور ملحوظ، خاصة بعد الأزمة النفطية نهاية سنة 2014 وما نجم عنها من تراجع الإيرادات لهذه الدول ما أثر بشكل كبير على سياساتها الاقتصادية الكلية المنتهجة. فبعد أن شكلت دول مجلس التعاون الخليجي جنة الضرائب من حيث عدم فرضها للضرائب على الدخل وجعلها منطقة جذب للاستثمارات. إلا أن السعي نحو تنويع الإيرادات الحكومية برز من خلال التوجه نحو الاهتمام بالجباية العادية كأحد البدائل المحتملة لتوفير العوائد المالية الضرورية لإيراداتها، وذلك عن طريق فرضها العديد من الضرائب والرسوم الجديدة وتعديل قوانين البعض منها. وأبرز هذه الإصلاحات برزت من خلال استحداث ضرائب جديدة وفقا للاتفاقيتين الموحدتين للضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة سنتي 2017 و2018، غير أن قطر وعمان لم تطبقا ضريبة القيمة المضافة. أما الكويت فلم تطبق هاتين الضريبتين رغم إمضاء جميع الدول على هاتين الاتفاقيتين إلا أن التريث في تطبيقهما جاء بسبب ما يتطلبه تطبيق هاتين الضريبتين من خلق سلسلة متكاملة من الاستعدادات للتعامل مع هذا النظام الضريبي الجديد بشكل مرن. إضافة إلى ما سبق فقد طبقت دول مجلس التعاون الخليجي قانون الجمارك الموحد 2008 ما عزز إيرادات الرسوم الجمركية. وغيرها من الإصلاحات والتعديلات التي هدفت في مجملها إل البحث عن خلق إيرادات مستدامة تسمح لها بالمحافظة على توازنها الاقتصادي.

2-3- مساهمة الجباية العادية في إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي:

مما لاشك فيه أن توسيع الأوعية الجبائية الذي مس مختلف دول مجلس التعاون الخليجي العربي، قد ساهم في خلق إيرادات إضافية حتى ولو ستساهم بشكل ضئيل في دعم تحقيق نمو اقتصادي دائم. والشكل 03 يبين لنا تطور نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية في إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات للفترة 1990-2019.

الشكل03: تطور متوسط نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية في إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي 1990-2019

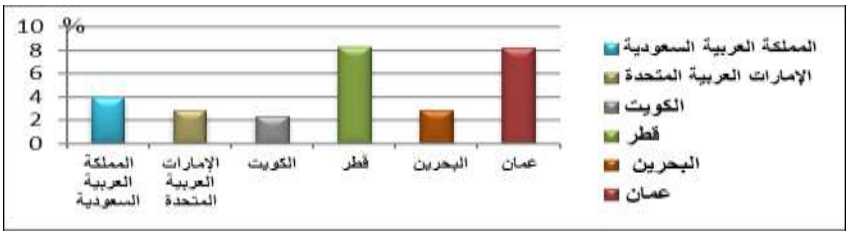

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المجمعة.

من خلال الشكل 03 يتضح بأن عمان ورغم عدم تطبيقها للضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة؛ إضافة إلى قطر التي لم تطبق ضريبة القيمة المضافة، إلا أنهما احتلتا الصدارة من حيث مساهمة حصيلة الجباية العادية في إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة 8.2 % ما يمكن إرجاعه إلى اعتمادهما بشكل كبير خلافاً لباقي دول مجلس التعاون الخليجي العربي على ضريبة الدخل التي تخضع لها كافة الشركات المسجلة ضمن كيانها، إضافة إلى الرسوم الجمركية ومختلف الرسوم الأخرى، وكذلك تطبيق قطر للضريبة الانتقائية. ثم تأتي بعدهما المملكة العربية السعودية بنسبة قدرت بحوالي 3.91%، فالبحرين بنسبة 2.87%، وأخيرا الكويت بنسبة بلغت 2.31% بسبب عدم تسرعها في توسيع أوعيتها الجبائية .

فكل ما لمسناه من إصلاحات وتعديلات مست الهياكل الجبائية لدول مجلس التعاون الخليجي، كان هدفها خلقت إيرادات إضافية تعوض التراجع في إيرادات النفط وتساهم في خلق نمو اقتصادي على المدى الطويل ولو بشكل ضئيل. فهل ستساهم فعلا في تحقيق هذا الهدف. وهو ما سوف نقف عليه من خلال الدراسة القياسية.

3- دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي للفترة 1990-2019:

من أجل الوقوف على مدى تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي اعتمدنا على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وفقا لدراسة كل من (Mecek, 2015)، (Sahibzada et al, 2016)، (Neog, Achal, 2020)، (Easterly, Rebelo, 1993) و(Weiji, 2019). كما شملت عينة دراستنا دول مجلس التعاون الخليجي العربي وهي المملكة العربية السعودية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ الكويت؛ قطر؛ البحرين؛ عمان. أما الحدود الزمانية لدراستنا فكانت خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990-2019 لنتحصل في المجمل على 180 مشاهدة.

3-1- متغيرات الدراسة: بناءا على الأهداف التي يراد الوصول إليها في هذه الدراسة، وبالاعتماد على الدراسات السابقة لكل من (Sahibzada et al, 2016)، (Easterly, Rebelo, 1993)، (Lee, Gordon, 2005)، (Weiji, 2019) و(Mashkoor et al, 2010) و(حشمان، كنتاش، 2018)، تم اختيار المتغيرات التالية لبناء النموذج القياسي وتقديره بالاعتماد على نماذج panel. وفيما يلي عرض لهذه المتغيرات:

الجدول 01: متغيرات الدراسة

رمز المتغير	طبيعته	المتغير	المصدر
NOGDP	تابع	إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بالأسعار الثابتة بالدولار أمريكي.	التقارير الاقتصادية والسنوية للبنوك المركزية لدول العينة.
RFO	مستقل رئيسي	إجمالي إيرادات الجباية العادية بمليار بالدولار الأمريكي.	تقارير الميزانية العامة؛ الجرائد الرسمية؛ وتقارير البنوك المركزية لدول العينة
REVE	ضابط	إجمالي الإيرادات العامة بمليار دولار أمريكي.	تقارير الميزانية العامة؛ الجرائد الرسمية؛ وتقارير البنوك المركزية لدول العينة
I	ضابط	إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي
TO	ضابط	الانفتاح التجاري(% من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي
FCEG	ضابط	نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة(% من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي
TFL	ضابط	إجمالي القوى العاملة.	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثتين.

3-2- نموذج الدراسة: مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي لا يتأثر فقط بالإيرادات المتأتية من الجباية العادية. ومن هذا المنطلق حاولنا بناء نموذج يفترض بأن النمو الاقتصادي يتأثر بمجموعة من المتغيرات المذكورة في الجدول أعلاه ويكتب النموذج العام لـــPANEL كما يلي:

$$NOGDP_{it} = f(RFO_{it}, REVE_{it}, I_{it}, TO_{it}, FCEG_{it}, TFL_{it})$$

$$NOGDP_{it} = B_{0i} + B_{1i}RFO_{it} + B_{2i}REVE_{it} + B_{3i}I_{it} + B_{4i}TO_{it} + B_{5i}FCEG_{it} + B_{6i}TFL_{it} + \mu_{it}$$

وقبل أن نقوم باختيار النموذج المناسب لتقدير بيانات Panel، لا بد أولاً من فحص جذر الوحدة للبيانات والوقوف على ما إذا كانت هذه البيانات مستقرة أم لا، حتى نتمكن من استكمال تقدير نموذجنا.

3-2-1- اختبارات جذر الوحدة لبيانات Panel:

هناك العديد من الاختبارات المطورة لفحص وجود جذر الوحدة لبيانات Panel، وقد اعتمدنا على اختبارين رئيسين هما: اختبار Levin, Lin, Chu (LLC) واختبار Im, Pesaran, Shin (IPS). والنتائج موضحة في الجدول رقم 02.

الجدول 02: اختبارات جذر الوحدة لإستقرارية بيانات Panel

المتغيرات	LLC				IPS			
	Level		1st diff		Level		1 st diff	
	Ind int	Ind int & trend	Ind int	Ind int & trend	Ind int	Ind int & trend	Ind int	Ind int & trend
NOGDP	1.00	0.30	*0.00	*0.00	1.00	0.90	*0.00	*0.00
RFO	0.99	0.15	*0.00	*0.00	1.00	0.79	*0.00	*0.00
REVE	*0.00	0.12	*0.00	*0.00	0.30	0.03*	*0.00	*0.00
I	*0.00	0.63	*0.00	*0.00	0.71	0.24	*0.00	*0.00
TO	**0.08	0.8	*0.00	*0.00	*0.01	0.7	*0.00	*0.00
FCEG	**0.06	0.48	*0.00	*0.00	0.22	0.93	*0.00	*0.00
TFL	0.98	*0.00	*0.00	*0.00	1.00	0.80	*0.00	*0.00

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews-10 (* معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول 02 الذي يتضمن القيم الاحتمالية لنتائج اختباري LLC وIPS، يتبين لنا بأن كل المتغيرات لم تحقق المعنوية الكاملة لقيم الاختبارين عند مستوى معناه وجود لجذر الوحدة. غير أنه وبعد تطبيقنا لمرشح الفروق الأولى فقد تبين لنا أن كل المتغيرات سجلت استقرارها عند الفرق الأول. بمعنى أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

3-2-2- دراسة علاقات التكامل المشترك لبيانات Panel:

من خلال اختبارات الإستقرارية توصلنا إلى أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة I(1)، بمعنى أن هناك احتمال كبير بوجود علاقة توازن طويلة الأجل بينها. وللوقوف على ذلك سوف نقوم بإجراء اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات بالاعتماد على اختبار Pedroni (Pedroni, 2004, p. 598). ونتائجه موضحة في الملحق 01.

من خلال النتائج يتبين لنا أنه من بين 11 اختبار جزئي هناك 07 اختبارات احتمالها الحرج أقل من 05%. وعليه نرفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر الجباية العادية وباقي المتغيرات على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي.

3-2-3- اختيار نموذج الدراسة المناسب:

بعد تأكدنا من إستقرارية بيانات Panel ووجود تكامل مشترك بين جميع المتغيرات لدول عينة دراستنا، من المهم تحديدنا للتقدير الطويل والقصير الأجل وذلك من خلال الاعتماد على نماذج بانل الديناميكية Panel ARDL. ويكتب الشكل العام لنموذج Panel ARDL (Pesaran etal, 1995, p. 623):

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q} \delta_{ij} X_{i,t-j} + U_i + \varepsilon_{it}$$

Y_{it}: يمثل إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات للدولة i في الفترة t، و λ_{ij} معاملاته المبطأة زمنياً وp هي فترة الإبطاء؛

X_{it}: تمثل جميع المتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة، وδ_{ij} معاملاتها ذات فترات الإبطاء $(q_1, \ldots\ldots\ldots, q_6)$.

ومن أجل تقدير نموذج Panel ARDL سوف نعتمد على طريقتي التقدير PMG وMG، حيث يتم الاختيار بينهما بالاعتماد على اختبار Hausman. حيث وحسب (Pesaran etal, 1995, p. 80) فإن طريقة PMG تفترض أن المعاملات متجانسة ومتساوية على المدى الطويل لكافة المقاطع (الدول)؛ أما طريقة MG فتفترض أن المعاملات على المدى الطويل غير متجانسة لكافة المقاطع (الدول).

3-2-4- نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين PMG وMG:

بعد تقديرنا لنموذج Panel- ARDL بالاعتماد على برنامج STATA13 وتطبيق طريقتي PMG وMG. ومن أجل المفاضلة بين الطريقتين من أجل اختيار النموذج المناسب للدراسة اعتمدنا على اختبار Hausman والنتائج موضحة في الملحق 02. حيث تبين بأن إحصائية الاختبار X^2 قُدرت قيمتها بحوالي 2.11 مع قيمة احتمالية 0.8339 أكبر من 0.05. وعليه نقبل الفرضية الصفرية (Odhiambo, Akinsola, 2020, p. 1063) بمعنى أن PMG هي طريقة التقدير المناسبة لنموذج Panel ARDL.

3-3- عرض نتائج التقدير ومناقشتها:

بعد اختيارنا لطريقة التقدير المناسبة المتمثلة في PMG لتقدير النموذج الذي يدرس العلاقة بين إيرادات الجباية العادية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى الضابطة. سوف نقوم بعرض نتائج التقدير القصيرة الأجل والطويلة الأجل والتقديرات الخاصة بكل مقطع (دولة) للفترة الممتدة من 1990-2019.

3-3-1- نتائج تقدير نموذج Panel ARDL بطريقة Pooled Mean Group (PMG)

سوف نحاول عرض نتائج التقدير القصيرة الأجل والطويلة الأجل للفترة الممتدة من 1990-2019.

الجدول05: تقدير نموذج Panel ARDL بطريقة Pooled Mean Group (PMG)

Panel I :Estimated Long Run Coefficients (Dependent Variable : DNOGDP)				
Regressor	**PMG**	**STD.Error**	**T.Stat**	**Prob**
RFO	4.600*	0.462	9.94	**0.000**
REVE	0.568	0.503	1.13	**0.258**
I	2.988*	0.678	4.40	**0.000**
TO	-0.474*	0.198	-2.39	**0.017**
FCEG	1.326*	0.441	3.00	**0.003**
TFL	0.0001*	3.16 e-6	5.70	**0.000**
Panel II :Estimated Short Run Coefficients (Dependent Variable : DNOGDP)				
ECT	-0.113**	0.166	1.56	**0.100**
$D(NOGDP_{-1})$	0.551*	0.564	9.78	**0.000**
D(RFO)	-0.354	0.735	-0.48	**0.630**
D(REVE)	0.080*	0.035	2.25	**0.025**
D(I)	0.429*	0.201	2.13	**0.033**
D(TO)	-0.044**	0.063	-0.70	**0.082**
D(FCEG)	-0.085*	0.157	-0.54	**0.032**
D(TFL)	0.001	0.0002	0.91	**0.63**
C	9.66**	0.738	1.68	**0.098**
Akaike info criterion	5.191			
Schwarz criterion	6.255			
S.E.of Regression	5.646			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج STATA13. (معنوية القيم الاحتمالية: *(1%)، **(10%)، ***(5%))

من خلال النتائج الموضحة في الجدول 05 يتضح بأن:

- أظهرت تقديرات PMG على المدى الطويل أن إيرادات الجباية العادية لها تأثير قوي وإيجابي ومعنوي على إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات ضمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وهو أمر منطقي من منطلق تحقيق هذه الدول لإيرادات إضافية متأتية من الجباية العادية على المدى الطويل نتيجة تجاوز تأثيرات فرض ضرائب جديدة أو الرفع من معدلات الضريبية أو غيرها من الإصلاحات والتي تساهم بدورها في تمويل الإيرادات ومنه الإنفاق العام على مختلف المشاريع والاستثمارات ومنه تكوين إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي ككل بعيداً عن النفط. كما تُظهر المتغيرات الأخرى الضابطة المدرجة أهمية في التأثير على إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات. حيث تم تسجيل معنوية كل من إجمالي القوى العاملة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ونسبة الانفتاح التجاري. إلا أن متغير الإيرادات العامة غير معنوي بسبب أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي اقتصاديات نفطية وتحتكم بشكل كبير للعوائد المتأتية من النفط.
- أما بالنسبة لتقديرات PMG على المدى القصير فقد أظهرت أن لإيرادات الجباية العادية تأثير سلبي غير معنوي على إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وهو الذي يمكن إرجاعه إلى نقص الوعي الضريبي، التهرب من الالتزام بدفع الضرائب، عدم الحيازة على إدارة ضريبية متكاملة وغيرها من الأسباب التي قد تحول دون جباية إيرادات إضافية تساهم على المدى القصير في خلق نمو اقتصادي لهذه الدول بعيدا عن النفط. كما نلاحظ بأن تأثير إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لدول مجلس التعاون الخليجي العربي لفترة سابقة على إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات في الفترة الحالية إيجابي ومعنوي، ما يمكن إرجاعه إلى أنه كلما تم تحقيق نمو اقتصادي إيجابي خارج النفط في فترة سابقة سيساهم في تكوين تراكمات مالية تدعم خلق نمو اقتصادي في الفترة اللاحقة دون الخوف من التقلبات في أسواق

النفط العالمية. كما نلاحظ عدم معنوية القوى العاملة في التأثير على إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات على المدى القصير، بسبب أن القوى العاملة تحتاج إلى الوقت الكافي للتدريب والتعليم بغية اكتساب المهارات والخبرات اللازمة للتحكم في مختلف المشاريع الاستثمارية البعيدة عن قطاع المحروقات.

3-3-2- نتائج تقديرات نموذج Panel ARDL بطريقة PMG قصيرة المدى على مستوى المقاطع (الدول):

يبين لنا الجدول 06 نتائج التقدير القصيرة الأجل لكل مقطع (دولة) للفترة الممتدة من 1990-2019.

الجدول06: تقديرات نموذج Panel ARDL بطريقة PMG قصيرة المدى على مستوى المقاطع (الدول)

	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	قطر	البحرين	عمان
ECT	-0.183*	-0.012*	-0.935*	-0.055*	0.023*	0.027*
D(NOGDP$_{-1}$)	-0.415*	0.184*	-0.299*	0.285*	0.551*	-0.128*
D(RFO)	0.507	0.358	-13.37	-0.515*	2.620**	–4.252***
D(REVE)	0.029*	0.163*	-0.295*	0.189*	0.255	-0.017*
D(I)	-0.796	-0.062	-0.112***	0.265*	-0.006	0.057*
D(TO)	-0.409**	0.169*	0.165*	0.282	0.006	0.010*
D(FCEG)	-1.567*	1.252*	-0.288*	-0.125	0.519	-0.302*
D(TFL)	5.50E-5	-5.89E-6	9.29E-6	4.75E-6	0.000*	1.22E-05
C	-12.96*	8.576**	2.737*	1.157*	0.471*	0.4163*

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج STATA13. (معنوية القيم الإحصائية: *(1%)، **(10%)، ***(5%))

من خلال الجدول 06 يتضح بأن تقديرات الأجل القصير متفاوتة من دولة لأخرى. حيث نلاحظ أن تأثير الجباية العادية على إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات سلبي في ثلاث دول (الكويت، قطر وعمان)، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدم أخذ هذه الدول بتوسيع أوعيتها الجبائية مقارنة بباقي دول العينة الأخرى بشكل فعال ما يساهم في خلق إيرادات إضافية يتم الاعتماد عليها لتمويل مختلف الاستثمارات والنفقات. في حين أظهرت باقي الدول تأثير إيجابي.

كذلك نلاحظ بأن معاملات تصحيح الخطأ ECT التي تعبر عن سرعة التعديل من حالة اللاتوازن إلى حالة التوازن على المدى الطويل والتي يشترط فيها أن تكون قيمها محصورة بين [0 ،-1]؛ وقيمها سالبة وأن تكون معنوية (Mishra, 2011, P : 61). حيث أثبتت النماذج توافق جميع الشروط ما عدا لدولة البحرين وعمان فكانت إشارة معلمات سرعة الإرجاع نحو التوازن سالبة، بمعنى أنها تبتعد عن التوازن على المدى الطويل ويمكن تفسير ذلك بتباطؤ تنافسية اقتصادياتها مقارنة باقتصاديات باقي دول مجلس التعاون الخليجي العربي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت وقطر)، التي تشكل اقتصاديات جد قوية كما أن نماذجها تدل على تقاربها باتجاه نفس المستوى من النمو ولكن من المؤكد بشكل متفاوت. وعليه يمكن الحكم بوجود علاقات على المدى الطويل تساهم في التعديل من حالة اللاتوزان إلى حالة التوازن لمعظم الدول.

3-4- اختبارات التشخيص:

من أجل الوقوف على تناسق وجودة النموذج الذي تم اختياره قمنا بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية.

3-4-1- اختبار Cross-Sectional dependence:

يوضح لنا هذا الاختبار في ما إذا كانت المقاطع (الدول) تعتمد على بعضها البعض ومترابطة. حيث وحسب (Baltagi, 2005) فإنه من الممكن أن يكون هناك ارتباط بين المقاطع ما يؤدي إلى خلق عدة مشاكل ضمن النموذج. من خلال النتائج الموضحة في الملحق 03 يتضح بأن كل القيم الإحتمالية للاختبارات الجزئية الأربعة أكبر من القيمة الحرجة 05%، بمعنى نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم إعتماد المقاطع على بعضها على المدى الطويل وهو ما يدعم نتائج طريقة تقدير PMG التي تفترض أن المقاطع متجانسة على المدى الطويل.

3-4-2- اختبار التوزيع الطبيعي:

لإظهار المزيد من استقرار نموذجنا المقدر **Panel ARDL** وفعالية نتائج طريقة PMG. سوف نقوم باختبار في ما إذا كانت بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. من خلال الملحق 04 نلاحظ بأن قيمة الاختبار (Jarque-Bera) هي J=186.33 بمستوى معنوية 0.0905 أكبر من 5%، معناه نقبل الفرضية التي تنص على أن بواقي نموذج تصحيح الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي، ما يدل على أن معاملات التقديرات فعالة وغير متحيزة.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على تأثير الإيرادات المتأتية من الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج المحروقات باستخدام نموذج PANEL-ARDL الديناميكية وطريقة PMG (Pooled Mean Group)، على عينة مكونة من دول مجلس التعاون الخليجي العربي تشترك جميعها في ميزة اعتمادها الواسع على الإيرادات النفطية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، كويت، قطر، البحرين، عمان). تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات ضمن هذه الدول. وهو ما يُفسر بالجهود والمساعي التي بذلتها ولا زالت تبدلها هذه الدول لإعادة هيكلة أنظمتها الجبائية وجعلها أكثر كفاءة ومرونة بتوفيرها موارد مالية مستدامة. ومن خلال دراستنا توصلنا إل الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال إثبات الفرضيات التي انطلقنا منها:

1) إثبات صحة الفرضية الأولى، حيث أنه وفعلا تم تبني العديد من الإصلاحات الضريبية من منطلق التخلي عن التبعية للإيرادات النفطية، ولقد جاءت هذه الإصلاحات كخطوة أساسية وضرورية لتحديث الأنظمة الجبائية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات، والتحدي يكمن في أن نتائجها ستبرز على المدى الطويل، وهذه الإصلاحات ورغم أنها لم تحرر الجباية في هذه الدول من التبعية للنفط إلا أنها حسنت حصيلتها بشكل كبير ما أدى لتعويضها لجزء من خسارة الجباية البترولية عند انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية؛

2) كذلك إثبات صحة الفرضية الثانية، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة موجبة وطردية على المدى الطويل بين كل من إيرادات الجباية العادية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات والذي عبرنا عنه بإجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (حشمان،كنتاش،2018) (Sahibzada etal, 2016)، (Mashkoor etal, 2010)، (بن عاتق، 2013)، (Gashi etal, 2018) و(Easterly, Rebelo, 1993). بينما يختلف مع ما توصلت إليه

دراسة كل من (Lee, Gordon, 2005)، (Weiji, 2019)، (Macek, 2014)، (Brasoveanu, 2008) و (Neog, Kumar, 2020) .

3) توجد عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة 1990-2019 أهمها إجمالي الإيرادات العامة؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ النفقات النهائية لاستهلاك الحكومة وإجمالي القوة العاملة وهو ما يشير إل أن النمو الاقتصادي متغير معقد ومتشعب ولا يمكن لعامل واحد فقط أن يفسره.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- ساهمت طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي العربي وما تحققه من تدفق مستمر للعوائد النفطية في تبني سياسات ضريبية قائمة على النفط بشكل رئيسي؛

-اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي العربي بتطبيق إصلاحات ضريبية ركزت في مجملها على تنويع مصادر إيراداتها وتوسيع القاعدة الضريبية؛

- شهدت دول مجلس التعاون الخليجي العربي في السنوات الأخيرة للفترة 1990-2019 تطوراً بارزاً في هيكل الجباية العادية سواء على مستوى استحداث ضرائب جديدة، أو تبني إصلاحات على مستوى التشريعات الضريبية. من أبرزها الاتجاه نحو تطبيق ضريبتي القيمة المضافة والضريبة الانتقائية؛

-إيرادات الجباية العادية لها تأثير إيجابي على المدى الطويل على النمو الاقتصادي خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2019). ذلك راجع إلى مختلف الإصلاحات الضريبية المطبقة ضمن دول عينة دراستنا، كضرائب الدخل على الأجانب المقيمين أو غير المقيمين وعلى استثماراتهم التي تم فرضها منذ سنوات التسعينيات وتخللها العديد من التعديلات التي مست تشريعاتها في السنوات اللاحقة. فرض أنواع متعددة من الضرائب فقد تم تطبيق الضريبة الانتقائية و ضريبة القيمة المضافة سنتي 2017 و2018 على الترتيب ما عدا قطر وعمان لم تفرضا ضريبة القيمة المضافة، أما الكويت فلم تطبق هاتين الضريبتين واكتفت بالتعديلات التي مست الرسوم الجمركية وضرائب على دخل الشركات الأجنبية. كذلك عملت السعودية على رفع الضريبة على القيمة المضافة من 05% إلى 15%، وإضافة إلى ما سبق فقد تم تطبيق القانون الموحد للجمارك لدول الخليج والرفع من الضريبة على الواردات من التبغ ومشتقاته. وكل هذه الإصلاحات السالفة الذكر وغيرها ساهم من خلال قنوات غير مباشرة في التأثير على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بشكل إيجابي على المدى الطويل ما يتفق مع دراسة (Sahibzada etal, 2016) خاصة ضمن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة وهو ما تتميز به معظم الأنظمة الجبائية للدول العربية النفطية. من خلال خفض الضرائب المباشرة أو عدم فرضها على غرار ضرائب الشركات والدخل الشخصي ما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، والعمل على دعم نمو إيرادات الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وهو ما يتفق مع دراسة (Macek, 2015). وهذا لا ينفي أن تطبيق دول مجلس التعاون الخليجي العربي لإصلاحات ضريبية من شأنه أن يخلق أثار سلبية على المدى القصير. فتبني إصلاحات ضريبية لاحتواء العجز المسجل في الموازنات العامة لهذه الدول من خلال خلق إيرادات إضافية سيؤثر على الاقتصاد بشكل عام، من حيث أن فرض ضرائب جديدة على غرار ضريبة القيمة المضافة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام

للأسعار ما يساهم في بروز موجة تضخمية تؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للأفراد. كذلك فإن فرض ضرائب جديدة والرفع من المعدلات الضريبية سوف يضر بالفئات ذات الدخل المحدود الذين سيدفعون نسبا أعلى مقارنة بدخولهم المحدودة في صورة ضرائب. وغيرها من الآثار السلبية التي قد تولد ضغوط على ميزان المدفوعات ما يؤثر سلبا على مسار النمو الاقتصادي في المدى القصير؛

-العلاقة الإيجابية بين إجمالي تكوين رأس المال المعبر عن الاستثمار والنمو الاقتصادي خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي يُمكن إرجاعها إلى تنوع القاعدة الإنتاجية لهذه الدول خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها الأخذ على محمل الجد بضرورة بناء اقتصاديات متنوعة وتنافسية لا تقتصر على الاعتماد على النفط والمحروقات بشكل عام. وهو ما يتفق مع دراسة (Macek, 2015).

- وجود علاقة سلبية بين إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات والانفتاح التجاري على المدى الطويل. وهو ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربي التي تشكل ضمنها الصادرات النفطية أساس تجارتها الخارجية ما ينعكس بالسلب على النمو الاقتصادي خارج المحروقات لهذه الدول. وهو ما يتعارض مع دراسة (Lee, Gordon, 2005) والذي قد يكون بسبب تباين طبيعة اقتصاديات عينة الدول المدروسة.

-وجود علاقة إيجابية بين إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات وباقي المتغيرات الأخرى. فانتعاش في أسواق النفط العالمية يساهم في الزيادة في إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي العربي باعتبارها دول نفطية، ما يؤدي إلى التوسع في الإنفاق خاصة على المشاريع الاستثمارية وتزايد الاهتمام بتنمية رأس المال البشري. وكل هذه التراكمات تؤدي في النهاية إلى دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات لهذه الدول.

وعليه نختم دراستنا بتقديم بعض الاقتراحات:

-ضرورة مواصلة تبني إصلاحات دقيقة لهيكل الجباية العادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الخصائص البنيوية والهيكلية لكل اقتصاد. والتركيز على خلق إيرادات ضريبية يمكن توجيهها نحو دعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات؛

-من المنطقي أن ضرائب القيمة المضافة التي طُبقت من طرف دول مجلس التعاون الخليجي العربي تخلق وفرة نسبيا غير أنها تعد معقدة وتتطلب هيكل جبائي كفء وهو ما تفتقر له الهياكل الجباية لهذه الدول. الأمر الذي يتطلب منها التوجه نحو فرض أنواع أخرى من الضرائب كضرائب الدخل بشرط أن لا يؤدي إلى انكماش في الاقتصاد الوطني. إذ أن التوجه نحو فرض المزيد من الضرائب قد يؤدي إلى بروز ظاهرة الضغط الضريبي بمعنى "الضريبة تقتل الضريبة"؛

- نشر الوعي الضريبي لمحاربة التهرب الضريبي من جهة؛ ومن جهة أخرى محاولة إزاحة فكرة أن مبدأ فرض الضرائب هو تثقيل كاهل الأفراد وتحصيل للأموال فقط.

المصادر والمراجع:

1. بن عاتق، حنان، (2014/2013)، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة قياسية–، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر).

2. حشمان، مولود، كنتاش، سميرة، (2018)، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد: 04، العدد:02، ص ص:265-275، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر).

3. حلاوة، جمال، صالح، علي، (2009)، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).

4. الحرتسي، حميد ، (2012)، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).

5. علي الشرقاوي، محمود، (2016)، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيـــــــــداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان(الأردن).

6. الشهابي، عمر وأخرون، (2017)، الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية، مركز الخليج لسياسات التنمية، سلسلة الخليج بين الثابت والمتحول، الإصدار الثامن، الكويت.

7. Baltagi, B. (2005), Econometric Analysis of Panel Data (3th ed.). John Wiley & sons Ltd, California (USA).

8. Barro, R. (1990), Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, *Journal of Political Economy*, 98(05), 103-125, The University of Chicago Press (USA).

9. Barro, R., Xavier, M. (1992), Public Finance in Models of Economic Growth, *The Review of Economic Studies*, 59(04), 645-661, Oxford University Press (UK).

10. Brasoveanu, L., Brasoveanu, L. (2008), The Correlation Between Fiscal Policy and Economic Growth, *Theoretical and applied economics Journal*, 07(524), 19-26, GAE (Romania).

11. Cornwall, J. (1963), Three Paths to Full Employment Growth, *The Quarterly Journal of Economics*, 77(01), 1-25, Oxford University Press, (UK).

12. Cornwall, J. (1972), Growth and Stability in a mature economy (1st ed.). Martin Roberston and company Ltd, LONDON (UK).

13. Dauverger, M. (1976), éléments de fiscalité, Presses Universitaire, Paris (France).

14. Deacon, R., et al (1990), Taxing Energy: Oil Severance Taxation and The Economy, Holmes & Meier Publishers, NEW YORK (USA).

15. Easterly, W., Rebelo, S. (1993), Fiscal Policy and Economic Growth: An empirical investigation, *Journal of Monetary Economics*, 32 (03), 417-458, North Holland (Holland).

16. Gareth, M. (2000), Taxation and economic Growth, Fiscal Studies Journal, 21(01), 141-168, The institute for fiscal studies, (UK).

17. Ghashi, B., et al (2018), The Effect of Tax Structure in Economic Growth, International *Journal Of Economics and Business and Administration*, 06(02), 56-67, ISMA (EU).

18. Krzyzaniak, M. (1966), Effects of Profits Taxes : Deduced From Neoclassical Growth Models, in *Effects of Corporation Income Tax*, Marian Krzyzaniak, Edition wayne state University press, Toronto(CANADA).

19. Lee, Y., Gordon, R. (2005), Tax Structure and Economic Growth, *Journal Of Public Economics*, 89(06), 1027-1043,Elsevier (USA).

20. Macek, R. (2015), The Impact of Taxation On Economic Growth: Case Study of OECD Countries, *Review of Economic Prospective*, 14(04), 309-328, masaryk university (czech republic).

21. Mashkoor, M., et al (2010), Tax Revenue and Economic Growth: an ampirical analysis for Pakistan, *World Applied Sciences Journal*, 10(11), 1283-1289.

22. Mishra, K. (2011), The dynamics of Relationship between Exports and Economic Growth in INDIA, *International Journal of Econmic Sciences And Applied Reaserch*, 04 (2), 53-70, international hellenic university (Greek).
23. Neog, Y., Achal, K. (2020), Tax Structure and Economic Growth: A Study of Selected Indian States, *Journal of Economic Structures*, 09(01), 1-12.
24. Odhiambo, N., Akinsola, M. (2020), Asymitric Effect of Oil price On Economic Growth : Panel Analysis of Low-Income- oil- Importing countries, *Journal of Energy Reports*, 06, 1057-1066.
25. Odhiambo, O., Olushola, O. (2018), Taxation and economic Growth in a Resource-Rich Country: The Case Of Nigeria, Chapter 04 Of Book: *Taxes and Taxation Trends*, In Tesch Open.
26. Pedroni, P. (2004), Panel Cointegration : Asymptotic and finite sample properties of pooled time series test with an application to the ppp Hypothesis, *Economic Theory*, 20(03), 597-625, Cambridge University Press, Cambridge(UK).
27. Percebois, J. (1977), Fiscalité et Croissance – Une Approche par les Modèles-, Economica, Paris (France).
28. Pesaran, H., Smith, R. (1995), Estimating Long-Run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, *Journal of Econometrics*, 68(01), 79-113.
29. Pesaran, H., et al (1999), Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, 94(446), 621-634.
30. Rebelo, S. (1991), Long Run Policy Analysis and Long- Run Growth, *The Journal of Political Economy*, 99(03), 500-521, The University of Chicago Press(USA).
31. Sahibzada, H., et al (2016), The Role of Tax On Economic Growth, *International Journal of Accounting and Business Management*, 04(02), 232-250.
32. Tamai, T. (2008), Optimal Fiscal Policy in an Endogenous Growth Model With Public Capital, Journal of Economics, , 93(01), 81-93, Harvard University Press (UK)
33. Weiji, L. (2019), Composition of Taxes and Economic Growth: Evidence from OECD Panel Data, Economics Discussion Papers N°2019-43, Kiel Institute For The World Economy (IFW), Germany.

الملاحق

الملحق 01: إختبار Pedroni للتكامل المشترك

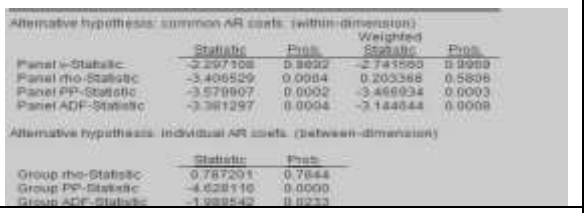

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-2.297108	0.9892	-2.741565	0.9969
Panel rho-Statistic	-3.406529	0.0004	0.203368	0.5806
Panel PP-Statistic	-3.579907	0.0002	-3.469934	0.0003
Panel ADF-Statistic	-3.381297	0.0004	-3.144644	0.0008

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.787201	0.7844
Group PP-Statistic	-4.628116	0.0000
Group ADF-Statistic	-3.988542	0.0233

الملحق02: : اختبارHausman للتجانس

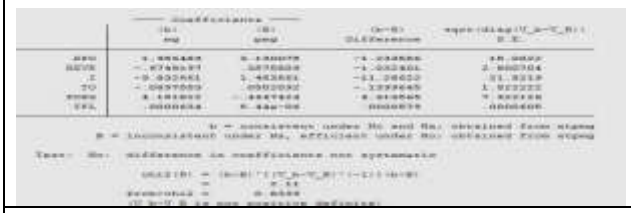

الملحق03:اختبار dependence Cross-Sectional

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	14.64516	15	0.4773
Pesaran scaled LM	-0.064784		0.9483
Bias-corrected scaled LM	-0.171927		0.8635
Pesaran CD	2.441088		0.2146

الملحق04: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي